Aout 2000

537 ملف عن حالات إختفاء جديدة

أودعت، أمس، جمعية المفقودين بالإشتراك مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان لدى هيئة الأمم المتحدة بجنيف **537** ملف تتعلق «بحالات اختفاء جديدة» لم تحدد فترة وقوعها.

وذكر بيان الفيدرالية الصادر في باريس، أن هذه الملفات سلمت للجنة العمل التابعة للأمم المتحدة والتي تتكفل بالتحقيق في حالات الاختفاء الجبرية.

ويشير بيان الفيدرالية لحقوق الإنسان أن هذه الهيئة المتكونة من خمسة خبراء مستقلين سبق وأن تلقت ملفات من آلاف المفقودين وهو ما يجعل الجزائر حسبها على رأس قائمة الدول التي شهد مواطنوها حالات إختفاء.

وتقدر الجمعيتان غدد المفقودين بالجزائر بأكثر من أربعة آلاف شخص «بعد توقيفهم بطريقة غير شرعية من طرف مختلف وحدات الأمن» يضيف البيان.

وبعد تأسفها على «عدم الترخيص للهيئة الأممية بالتحقيق في هذه القضايا» دعت الجمعيتان الحكومة الجزائرية إلى تغيير موقفها اتجاه هذه الهيئات، معتبرة في نفس الوقت أن مسار المصالحة الذي بدأه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة من شأنه إنهاء المأساة التي تتخبط فيها البلاد.

ويبدو أن جمعية المفقودين أخطأت الإتجاه، فرغم تلقيها

وعود عديدة من طرف رئيس الجمهورية بالتكفل بهذا الملف الحساس إلا أنها لجأت إلى منظمة دولية غير حكومية لإسماع صوتها.

موقف السلطات الرسمية سيكون بدون شك ضارما في التعامل مع هذه «الخرجة» غير المنتظرة والتي تسيء إلى سمعة البلاد.

وكان على هذه الجمعية التريث، خاصة وأن بوتفليقة تمكن في ظرف قصير جدا من استعادة «هيبة» الجزائر الدولية وحتى منظمة «أمنيستي» التي لم تكف عن اتهام قوات الأمن الجزائرية بانتهاك حقوق الإنسان، اعترفت بتحسن الوضع بالبلاد.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الجزائر مقبلة على إستفتاء سيكون مصيريا في مسار المصالحة، ويعني قبول الجزائريين للوئام، عزل الجماعات الإرهابية التي أنهكتها الإنقسامات وضربات قوات الأمن.

يذكر أن جمعية المفقودين ستنظم لقاء وطنيا يوم **21** أوت الجاري يشارك فيه عائلات المفقودين من مختلف الولايات.

سهيل.إ

Akhbar Al Assima
17.08.2000